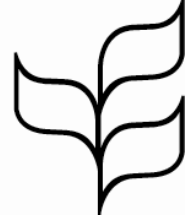


Distr.
GENERAL

CBD/SBI/2/16/Add.1
12 February 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثاني

مونتريال، 9-13 يوليه/تموز 2018

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تجربة عقد اجتماعات متزامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية واجتماعات الأطراف في البروتوكولين

مذكورة من الأمانة التنفيذية

أولاً - الخلفية

1- في عام 2016، عقد الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها¹ بالتزامن في كانكون، المكسيك. وأشار إلى هذه الاجتماعات، إلى جانب الجزء الرفيع المستوى، باسم "مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، كانكون، المكسيك، 2016" لأغراض التواصل. وفي [المقرر 26/13](#)، اعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية معايير لكي يستعرض في اجتماعه الرابع عشر والخامس عشر تجربة عقد اجتماعات متزامنة، وطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد استعراضاً أولياً، باستخدام هذه المعايير، لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني. وقرر اجتماع الأطراف في بروتوكول قرطاجنة واجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا استخدام معايير مماثلة لاستعراض اجتماعاتهما في المقررين [CP VII/12](#) و [NP 2/12](#) على التوالي.

2- واستجابة إلى هذه الطلبات، تم إرسال إخطار² إلى الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولها يدعوهم إلى تقديم وجهات نظرهم بشأن عقد الاجتماعات المذكورة أعلاه بالتزامن، وذلك باستخدام استبيان يركز على المعايير المحددة في المقررات 26/13 و 8/10 و 2/12 NP. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع استقصاء إلكتروني³ على المشاركين في الاجتماعات المتزامنة. وشارك المجيبون على الاستقصاء الإلكتروني بصفته الشخصية، وردودهم لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للأطراف أو المنظمات التي يمثلونها.

* [CBD/SBI/2/1](#).

¹ لسهولة المرجعية، يشار في هذه الوثيقة إلى كافة هذه الاجتماعات "بالاجتماعات المتزامنة".

² صدر الإخطار في 22 فبراير/شباط 2017 مع تحديد موعد نهائي في 24 مارس/آذار 2017. وفي وقت لاحق، تم تمديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات إلى 10 أبريل/نيسان 2017.

³ تم توزيع هذا الاستقصاء في 22 فبراير/شباط 2017 وبقي مفتوحاً حتى 10 مارس/آذار 2017. وأرسلت رسائل تذكيرية لاستكمال الاستقصاء في 3 مارس/آذار 2017 و 9 مارس/آذار 2017.

3- وتلخص الأقسام التالية من هذه الوثيقة النتائج الرئيسية للاستبيان والاستقصاء المتعلقة بتجارب عقد اجتماعات متزامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية واجتماعات الأطراف في البروتوكولين. وتقدم الأمانة أيضا ملاحظات بشأن المسائل المتصلة بلوجستيات عقد اجتماعات الاتفاقية والبروتوكولين من أجل إعلام الأطراف عند نظرها في هذه المسألة. وتتضمن المذكرة قسما لكل معيار من المعايير المحددة في المقررات 26/13 و 8/10 و 2/12، فضلا عن قسم يحدد الملاحظات والاستنتاجات العامة. وعلاوة على ذلك، تستكمل هذه الوثيقة بوثيقتين إعلاميتين تستنسخان كافة التعليقات المكتوبة الواردة ردا على الاستبيان والاستقصاء كما أنهما توفران تحليلات إضافية.⁴ وقد أُنِيت نسخة سابقة من هذه المذكرة ليتم استعراضها من قبل النظراء.⁵

ثانيا - المجيبون على الاستقصاءات

4- أسفر الإخطار الموجه إلى الأطراف عن 71 ردا من 64 طرفا.⁶ وقدمت بعض الأطراف تقارير منفصلة للاتفاقية وبروتوكولها ولم يُجب كل المشاركين على كل الأسئلة الواردة في الاستبيان، أو لم يقدموا تعليقات كتابية. ومن بين الردود الواردة على الإخطار تضمن 62 منها معلومات تتعلق بالاتفاقية، وتضمن 55 منها معلومات تتعلق ببروتوكول قرطاجنة، وتضمن 41 منها معلومات تتعلق ببروتوكول ناغويا. ويمثل ذلك معدل رد يقارب 32 في المائة من الأطراف في الاتفاقية، و32 في المائة من الأطراف في بروتوكول قرطاجنة، و43 في المائة من الأطراف في بروتوكول ناغويا في الوقت الذي قدمت فيه التقارير. وعلى الصعيد الإقليمي، ورد 23 ردا من أفريقيا، و10 ردود من آسيا والمحيط الهادئ، و7 ردود من أوروبا الوسطى والشرقية، و17 ردا من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، و14 ردا من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى. وبلغ مجموع الردود الواردة من البلدان النامية 53 ردا وورد 18 ردا من البلدان المتقدمة. ويرد في الشكل 1 موجز لردود الأطراف على الاستبيان ويجري تحليلها بشكل أكبر في الأقسام التالية من هذه الوثيقة.

5- وقد تم توزيع الاستقصاء الإلكتروني على 810 2 مشاركين في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا.⁷ ويمثل ذلك حوالي 90 في المائة من مجموع المشاركين في الاجتماعات. ووردت ردود على الاستقصاء من 749 مشاركا. ويمثل ذلك معدل استجابة يقارب 27 في المائة من المشاركين الذين شملهم الاستقصاء، و24 في المائة من مجموع المشاركين في الاجتماعات المتزامنة. ولم يُجب جميع المشاركين على جميع أسئلة الاستقصاء. وعلاوة على ذلك، تباين عدد الردود الكتابية بشكل كبير ومال إلى كونه أكثر أهمية من الوضع الذي

⁴ UNEP/CBD/SBI/2/INF/1 و UNEP/CBD/SBI/2/INF/2.

⁵ وردت تعليقات من بلجيكا ومدغشقر والمكسيك وجمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن الأنديز تشينشاسويو من إكوادور وشبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي من أمريكا اللاتينية والكاريبي.

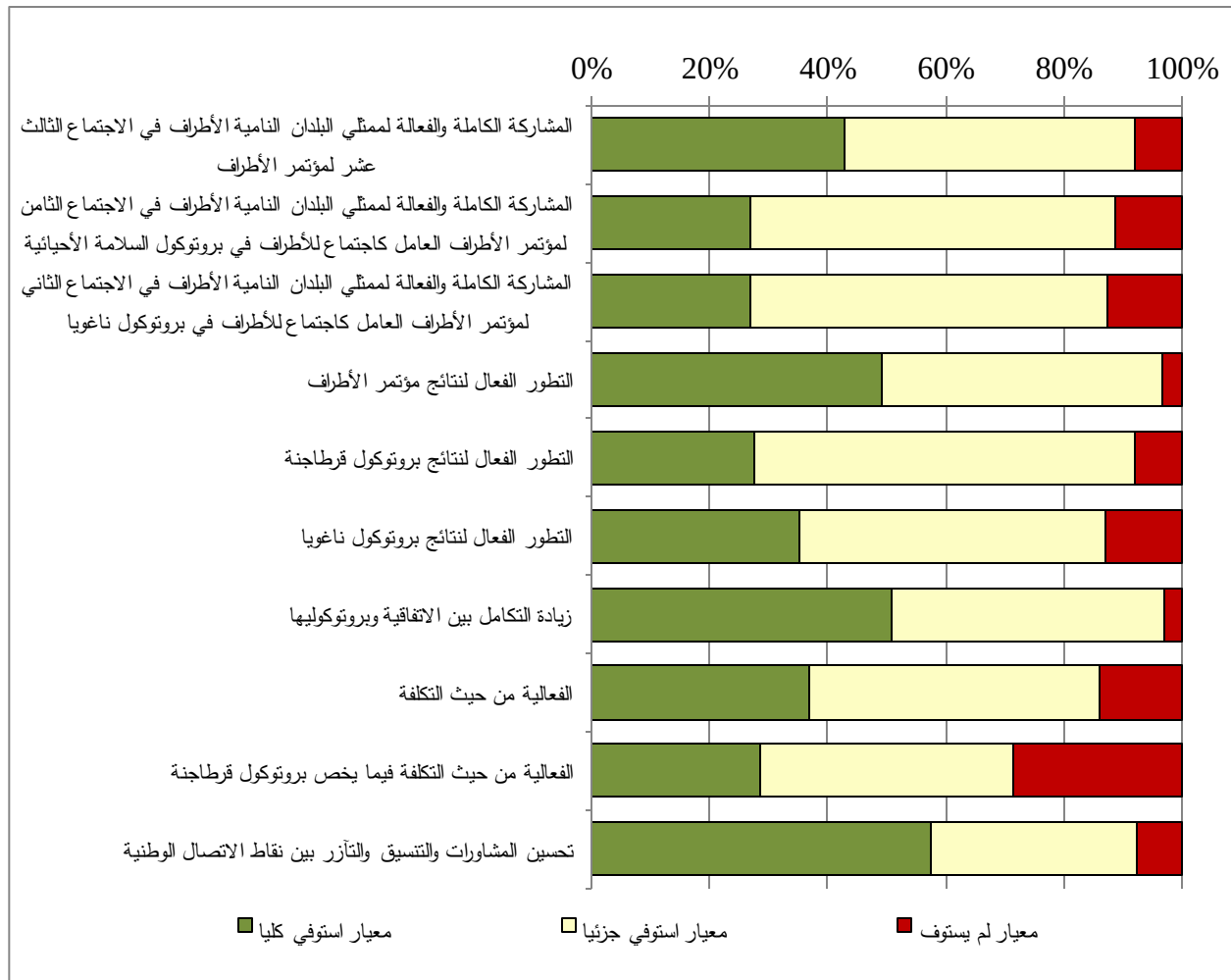
⁶ الجزائر وأنتيغوا وبربودا والأرجنتين والنمسا وبيلاروس وبلجيكا وبنن وبوليفيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وبوروندي وكابو فيردي وكندا والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا وتشيكيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك وإكوادور وغينيا الاستوائية والاتحاد الأوروبي وفنلندا وألمانيا وغانا وغرينادا وغواتيمالا وغينيا بيساو وهندوراس والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجامايكا والكويت ومدغشقر وماليزيا ومالي والمكسيك والمغرب وموزامبيق ونيبال وهولندا والنيجر والنرويج وباكستان وبيرو والفلبين وجمهورية كوريا وساو تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسانت كيتس ونيفيس والسودان وسويسرا وتونس وأوغندا وأكرانيا واليمن وزمبابوي. وبالإضافة إلى ذلك، أشار أحد الأطراف (العراق) إلى تعذر استجابته إلى الإخطار لعدم إمكانية مشاركته في الاجتماعات المتزامنة لأسباب تتعلق بالتأشيرة.

⁷ جمعت عناوين البريد الإلكتروني من قائمة المشاركين المسجلين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. ولم يكن من الممكن الاتصال بجميع المشاركين المسجلين لأن بعض المشاركين لم يقدموا عنوان بريد إلكتروني و/أو قاموا بالتسجيل مستخدمين بريدا إلكترونيا مؤسسيا عاما. ولم يوزع الاستقصاء على الموظفين الذين يخدمون الاجتماعات أو موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة أو المترجمين الفوريين أو الموظفين المحليين أو المتطوعين أو الأفراد الذين لم يحضروا سوى حدثا معينا عقد على هامش المؤتمر.

تشير إليه النتائج الكمية. وشارك نحو 47 في المائة من المجيبين في الاجتماعات المتزامنة بصفتهم ممثلين للأطراف، وشارك 8 في المائة منهم بصفتهم ممثلين للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وشارك 38 في المائة منهم كمراقبين آخرين. ومثلت 6 في المائة أخرى حكومات غير أطراف، بما في ذلك السلطات دون الوطنية. وبالمقارنة، بلغت نسبة الأطراف 48 في المائة من مجموع المشاركين في الاجتماعات المتزامنة وشكلت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية 5 في المائة من مجموع المشاركين، وشكل المراقبون 45 في المائة من المشاركين. وعلى الصعيد الإقليمي، وردت 17 في المائة من الردود من أفريقيا، و21 في المائة من آسيا والمحيط الهادئ، و8 في المائة من أوروبا الوسطى والشرقية، و25 في المائة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، و30 في المائة من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى. وهذا التوزيع مماثل للتوزيع الإقليمي للمشاركين في الاجتماعات المتزامنة. ويرد في الشكل 2 موجز للردود على الاستقصاء التي تتناول مباشرة المسائل المتعلقة بالمعايير المحددة في المقرر 26/13.

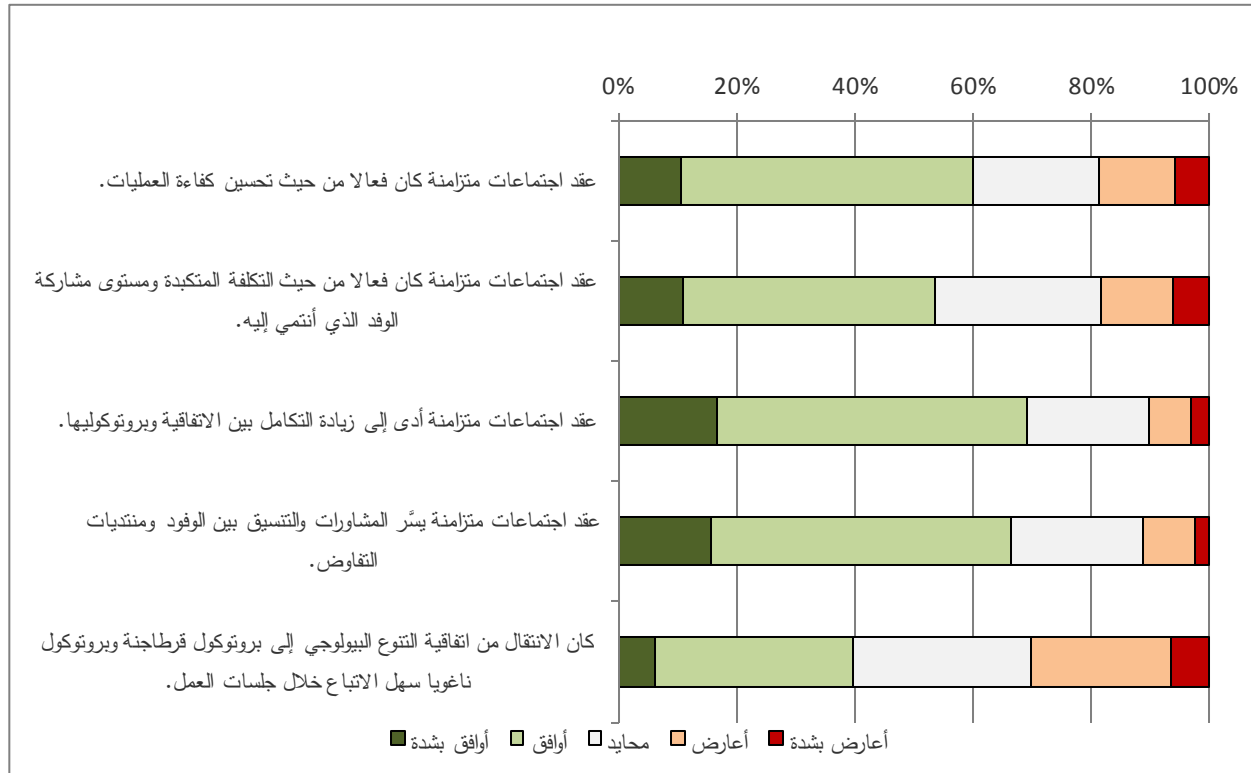
الشكل 1

نسبة ردود الأطراف بشأن تحقيق معايير التقييم



الشكل 2

وجهات نظر المشاركين بشأن عقد اجتماعات متزامنة



ثالثا - المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف

6- تشير المعلومات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي وزع على الأطراف من خلال الإخطار إلى أن 43 في المائة من المجيبين رأوا أن معيار المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد استوفي كليا، بينما رأى 49 في المائة من المجيبين أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 8 في المائة أن المعيار لم يستوف. وعند تصنيف النتائج، رأى 43 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي كليا، ورأى 47 في المائة منهم أن المعيار قد استوفي جزئيا، ورأى 10 في المائة منهم أن المعيار لم يستوف.

7- وفيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، رأى 27 في المائة من المجيبين أن المعيار قد استوفي، ورأى 62 في المائة أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 11 في المائة أنه لم يستوف. وعند تصنيف النتائج، رأى 25 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي كليا، ورأى 60 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 15 في المائة منهم أنه لم يستوف.

8- وفيما يتعلق بالاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، رأى 27 في المائة من المجيبين أن المعيار قد استوفي، ورأى 61 في المائة أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 13 في المائة أنه لم يستوف. وعند تصنيف النتائج، رأى 23 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي كليا، ورأى 60 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 16 في المائة منهم أنه لم يستوف.

9- وأثارت الأطراف عددا من المسائل في تعليقاتها الكتابية. وأشارت عدة أطراف إلى أن الاجتماعات المتزامنة تجعل من الصعب على بعض الوفود متابعة مداوات الاجتماع. وقد لوحظ أن ذلك يمثل مشكلة للوفود الصغيرة على وجه الخصوص.

وعلاوة على ذلك، لاحظ عدد من الأطراف أن الاجتماعات المتزامنة تتطلب عددا كبيرا من اجتماعات أفرقة الاتصال فضلا عن اجتماعات أصدقاء الرئيس. ولاحظ العديد من الأطراف أيضا أن التمويل المحدود المتاح لدعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية يمثل مشكلة من حيث مشاركة البلدان النامية الأطراف بشكل كامل وفعال.

10- وتفاوت عدد البلدان النامية الأطراف التي حصلت على تمويل للمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكولين من اجتماع إلى آخر. ويعتمد عدد الأطراف والمشاركين الذين يمكن دعمهم على المساهمات التي تتلقاها الأمانة ومعدل بدل الإقامة اليومي الساري وتكلفة السفر جوا. ويجعل ذلك من الصعب إجراء مقارنة مباشرة بين عدد الأطراف والمشاركين الذين تم دعمهم للمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية واجتماعات البروتوكولين نظرا لأن هذه العوامل اختلفت بين الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، تراوحت المساهمات المتلقاة لدعم المشاركة في الاجتماعات بين 370 465 دولارا للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة و102 045 1 دولار للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة. وبلغت المساهمات المتعلقة بالاجتماعات المتزامنة لعام 2016، ما مجموعه 672 000 دولار.

11- وكان النهج العام الذي اتبعته الأمانة في الاجتماعات السابقة هو تزويد كل بلد مؤهل بما يعادل تذكرة طيران ذهابا وإيابا من الدرجة الاقتصادية، وما يعادل بدل إقامة يومي لثلاثة أسابيع لشخص واحد.⁸ ثم كان على الأطراف تحديد رغبتهم في كيفية الاستفادة من هذه الأموال. وعلى سبيل المثال، اختارت بعض الأطراف إرسال مشاركون واحد لتغطية المسائل المتعلقة بالاتفاقية وبروتوكوليهما بينما اختارت أطراف أخرى تخصيص تذكرة السفر لأحد المشاركين وتخصيص بدل الإقامة اليومي إلى آخر. وتم اتباع نهج مماثل في الاجتماعات المتزامنة في عام 2016. غير أنه تم خفض بدل الإقامة اليومي المتاح إلى أسبوعين نظرا لقصر مدة الاجتماعات. وقد أسفر عقد اجتماعات متزامنة، بصفة عامة، عن تخفيض أسبوع واحد من بدل الإقامة اليومي الذي قيمته الأمانة بمساهمات من المانحين. ومع ذلك، ونظرا لأن بعض الأطراف قد تلقت أيضا دعما للمشاركة في الجزء الرفيع المستوى للاجتماعات والذي عقد قبل بضعة أيام من الاجتماعات المتزامنة، كان الانخفاض العام في بدل الإقامة اليومي لبعض الأطراف أقل. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب تاريخيا تأمين أموال لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بالمقارنة واجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وقد أدى عقد اجتماعات متزامنة إلى تقليل هذا التباين حيث تم توفير الأموال للاجتماعات المتزامنة بدلا من توفيرها لاجتماع بعينه.

12- وقد تراوح عدد الأطراف التي تلقت دعما ماليا بين الاجتماع العاشر والاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف من 74 (الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف) إلى 118 (الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف)، وبلغ 101 طرف في المتوسط. وتلقى 108 من الأطراف دعما خلال الاجتماعات المتزامنة في عام 2016. وبالمثل، فقد تبين أيضا عدد المشاركين الذين تلقوا الدعم. وتراوح عدد المشاركين الممولين بين الاجتماع العاشر والاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف من 77 مشاركا (الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف) إلى 139 مشاركا (الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف) وبلغ 110 مشاركين في المتوسط. وخلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 تم تمويل ما مجموعه 119 مشاركا. وبينما كان عدد الأطراف والمشاركين المدعومين للمشاركة في الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 أعلى بقليل من المتوسط، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان يمكن اعتبار ذلك اتجاها إيجابيا نظرا للمتغيرات الأخرى المشار إليها أعلاه (انظر الشكل 3). وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم ملاحظة أن العديد من المشاركين الممولين الذين حضروا اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي شاركوا أيضا في اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكولين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المشاركة في الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 حيث لم يكن هناك تمييز بين المشاركين في مؤتمر الأطراف والمشاركين في مؤتمر

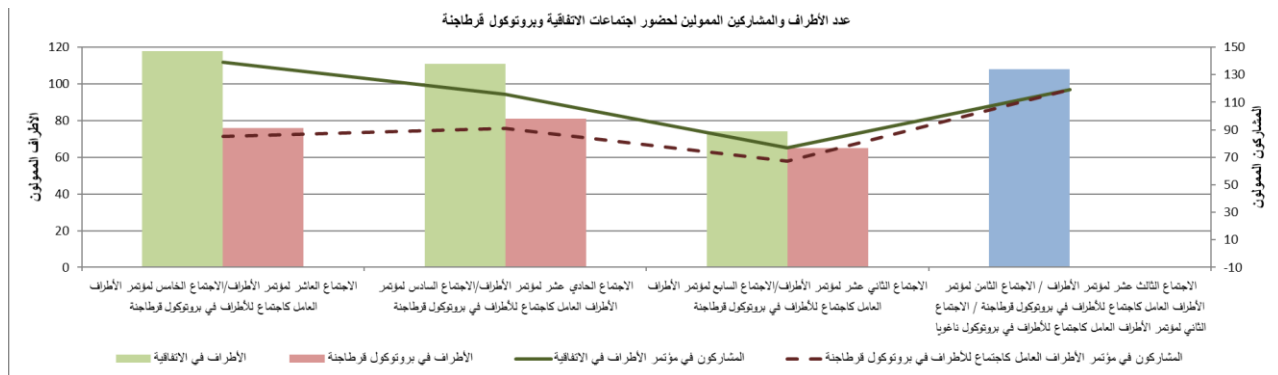
⁸ بيد أنه في بعض الحالات مثلا، تم دعم العديد من المشاركين من نفس الطرف إذا ما كان أحد المشاركين من بلد نام عضوا في مكتب مؤتمر الأطراف.

الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول من حيث تقديم الدعم. وترك قرار تحديد الشخص الذي سيتم إرساله للمشاركة في الاجتماعات إلى تقدير الأطراف المعنية.

13- وفيما يتعلق باجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، تراوح عدد الأطراف التي تلقت دعما بين الاجتماعين الخامس والسابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف من 65 (الاجتماع السابع) إلى 81 (الاجتماع السادس)، وبلغ 74 طرفا في المتوسط، كما أن عدد المشاركين الممولين قد تراوح من 67 (الاجتماع السابع) إلى 91 (الاجتماع السادس)، وبلغ 81 مشاركا في المتوسط.⁹ وفي حالة الاجتماعات المتزامنة لعام 2016، تم أيضا تسجيل جميع المشاركين الممولين المسجلين في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للأطراف والمشاركين الممولين في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف كان أعلى مما كان عليه في الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، فإنه من المهم ملاحظة أن العدد الدقيق للمشاركين الخبراء في بروتوكول قرطاجنة غير معروف. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن المشاركين الذين حضروا الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة لم يتابعوا سوى المسائل المتعلقة ببروتوكول قرطاجنة، كان على المشاركين في الاجتماعات المتزامنة متابعة المسائل المتعلقة بالاتفاقية والبروتوكول الآخر.

14- وقد عقد اجتماعا مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بالتزامن مع اجتماعات مؤتمر الأطراف، وبالتالي لا يمكن تحديد أي اتجاهات فيما يتعلق بتمويل الأطراف والمشاركين في هذين الاجتماعين.¹⁰

الشكل 3



15- وقد تبين عدد البلدان النامية الأطراف الذين يشاركون في اجتماعات مؤتمر الأطراف بمرور الوقت. وتراوح عدد البلدان النامية الأطراف المشاركين من الاجتماع السابع إلى الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف من 117 (85 في المائة)¹¹ خلال الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف إلى 138 (97 في المائة) خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وبلغ

⁹ لاحظ أن عدد الأطراف المؤهلة للحصول على الدعم المالي قد ازداد مع مرور الوقت. فقد كان هناك 135 طرفا مؤهلا في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، و141 طرفا مؤهلا في الاجتماع السادس، و143 طرفا مؤهلا في الاجتماع السابع، و145 طرفا مؤهلا في الاجتماع الثامن.

¹⁰ سيتم مواصلة استكشاف مسألة دعم البلدان النامية الأطراف للمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف والبروتوكولين خلال الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية للتنفيذ في إطار البند 17 من جدول الأعمال (الصندوق الاستثماري لتيسير مشاركة الأطراف في عملية الاتفاقية: تخصيص الموارد وإمكانية إشراك القطاع الخاص). وستقدم الوثائق ذات الصلة المعدة لهذا البند من جدول الأعمال مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة.

¹¹ تشير النسبة المئوية إلى نسبة جميع البلدان النامية الأطراف المشاركة في الاجتماع. وتستند هذه النسب إلى عدد البلدان النامية الأطراف في وقت انعقاد الاجتماع.

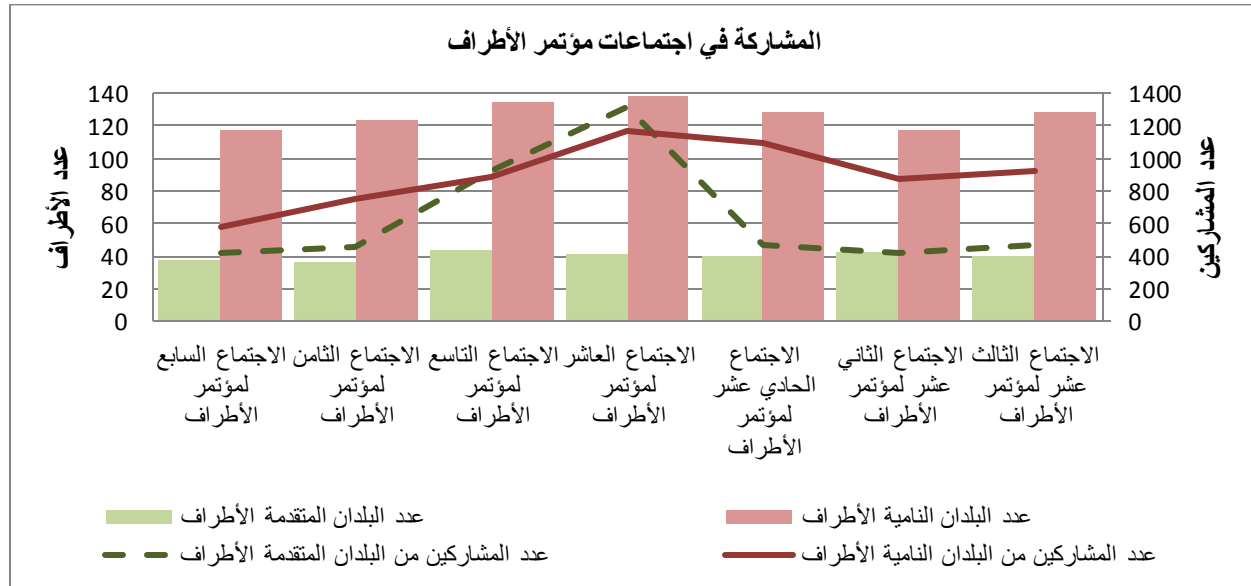
متوسط الأطراف فيها 126 طرفاً. وشارك 128 (88 في المائة) من البلدان النامية الأطراف في الاجتماعات المتزامنة في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، تباين أيضاً عدد المشاركين من البلدان النامية الأطراف. وبلغ متوسط عدد المشاركين من البلدان النامية الأطراف بين الاجتماعين السابع والثاني عشر لمؤتمر الأطراف 892 مشاركاً وتراوح عددهم من 578 خلال الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف إلى 168 1 خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وكان هناك 922 مشاركاً يمثلون البلدان النامية الأطراف خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016. وعموماً، يبدو أن مسألة عقد اجتماعات متزامنة ليست لها أثر على عدد البلدان النامية الأطراف والمشاركين الذين يحضرون الاجتماعات المتزامنة (انظر الشكل 4).

16- وتفاوتت أيضاً مشاركة البلدان النامية في اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة مع مرور الوقت. وتراوح عدد البلدان النامية الأطراف المشاركة بين الاجتماع الأول والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف من 38 طرفاً (68 في المائة) خلال الاجتماع الأول إلى 93 طرفاً (66 في المائة) خلال الاجتماع السادس. وبالنسبة للمشاركين، تراوح عدد المشاركين من البلدان النامية الأطراف الذين حضروا اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف بين 123 مشاركاً خلال الاجتماع الأول و324 مشاركاً خلال الاجتماع السادس. وحضر الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف 104 أطراف (72 في المائة)، و580 مشاركاً. ويبدو أن عقد اجتماعات متزامنة أتاح للمزيد من الأطراف والممثلين من البلدان النامية حضور اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف (انظر الشكل 5). إلا أنه من المهم الإحاطة بأن هذه الأرقام لا تقدم أي معلومات بشأن العدد الفعلي للأطراف وممثلي البلدان النامية الذين تابعوا مداورات الاجتماعات في إطار الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية أو بشأن فعالية مشاركتهم. وبالنظر إلى أن بعض البلدان النامية الأطراف قد مثلتها وفود صغيرة لتعالج مسائل متعددة خلال الاجتماع، فإن قدرتها على المشاركة بفعالية من حيث الخبرة المناسبة قد تكون محدودة.

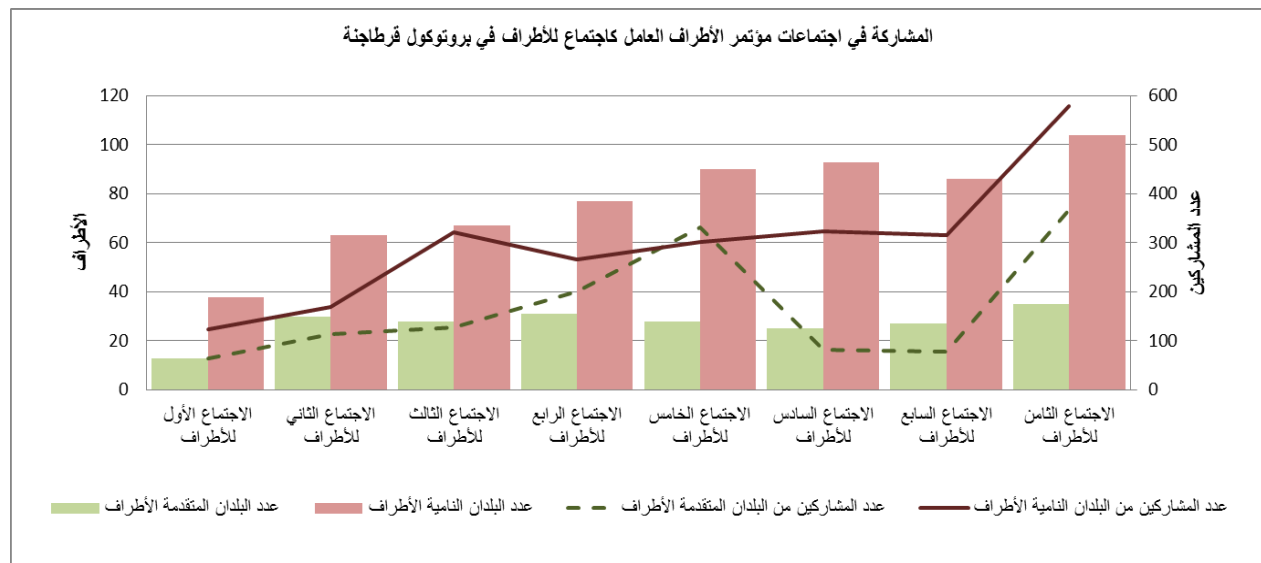
17- وبما أنه لم يعقد سوى اجتماعان لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، فإنه من الصعب تحديد الاتجاهات. وبما أن بروتوكول ناغويا دخل حيز التنفيذ خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، فإنه لا تتوفر أي معلومات بشأن المشاركة في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا على وجه التحديد. وكان هناك 53 (76 في المائة) من البلدان النامية الأطراف المشاركة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، مثلها 320 مشاركاً. وسيلزم المزيد من الوقت لتحديد الاتجاهات فيما يتعلق بالمشاركة.

18- وبوجه عام، يبدو أن عقد اجتماعات متزامنة لم يكن له تأثير على مستوى مشاركة البلدان النامية الأطراف في اجتماع مؤتمر الأطراف. وفي حين أن مشاركة البلدان النامية الأطراف في اجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة قد ازدادت، فإنه من المهم الإحاطة بأنه لا توجد معلومات كافية تمكن من الحكم على فعالية هذه المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر معلومات كافية تمكن من الحكم على أثر ذلك على اجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا.

الشكل 4



الشكل 5



رابعاً - الإعداد الفعال للنتائج

19- فيما يخص الإعداد الفعال لنتائج الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف، أشار 49 في المائة من الأطراف الذين أجابوا على الإخطار أن المعيار قد استوفي كلياً، وأشار 48 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، وأشارت 3 في المائة من الردود إلى أن المعيار لم يستوف. وعند تصنيف النتائج حسب ردود البلدان المتقدمة والبلدان النامية، رأى 50 في المائة من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي، ورأى 46 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، ورأى 4 في المائة منهم أنه لم يستوف. وبالمقارنة، رأى 47 في المائة من البلدان المتقدمة الأطراف أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 53 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، ولم يشر أي طرف إلى أنه لم يستوف.

20- أما بالنسبة للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، أشارت 27 في المائة من الردود إلى أن المعيار قد استوفي كلياً، وأشارت 65 في المائة منها إلى أن المعيار قد استوفي جزئياً، وأشارت 8 في

المائة منها أنه لم يستوف. وعند تصنيف النتائج حسب ردود البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان النامية الأطراف، رأى 33 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 56 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، ورأى 11 في المائة منهم أنه لم يستوف. وبالمقارنة، رأى 6 في المائة من المجيبين من البلدان المتقدمة الأطراف أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 94 في المائة منهم أنه استوفي جزئياً.

21- وبالنسبة للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، رأى 35 في المائة من المجيبين أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 52 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، ورأى 13 في المائة منهم أنه لم يستوف. وعند تصنيف النتائج حسب ردود البلدان المتقدمة والبلدان النامية، رأى 40 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 50 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئياً، ورأى 10 في المائة منهم أنه لم يستوف. ومن بين البلدان المتقدمة الأطراف، رأى 15 في المائة أن المعيار قد استوفي كلياً، ورأى 61 في المائة أنه قد استوفي جزئياً، ورأى 23 في المائة أنه لم يستوف.

22- وتشير ردود الأطراف على الإخطار إلى أن عملية عقد اجتماعات متزامنة اعتُبرت أكثر فعالية للاتفاقية منها للبروتوكولين. ومع ذلك، كانت نسبة المجيبين الذين أشاروا إلى أن المعيار لم يستوف صغيرة نسبياً بالنسبة لكل من الاتفاقية والبروتوكولين.

23- وأشارت بعض الأطراف في تعليقاتها الكتابية إلى أن تناول بعض بنود جدول الأعمال، مثل تلك المتعلقة بالآليات المالية، بطريقة متكاملة، قد ولّد التباساً في بعض الأحيان. غير أن آخرين رأوا أن تناول بعض المسائل بطريقة متكاملة مثل البيولوجيا التركيبية ومعلومات التسلسل الرقمي له فوائده. وأشار عدد من المجيبين إلى أن الوقت المحدود المتاح لأفرقة الاتصال يمثل مشكلة، وأن تناول الاتفاقية والبروتوكولين على نحو متزامن ينطوي على مخاطر إعطاء بعض الصكوك اهتماماً أكبر من غيرها. واقترح أن تؤخذ هذه المسائل في الحسبان عند إعداد جداول أعمال اجتماعات الاتفاقية والبروتوكولين في المستقبل. وأشار أيضاً عدد من الأطراف إلى أن المشاركة المحدودة لبعض الأطراف في الاجتماعات المتزامنة شكلت تحديات أمام الإعداد الفعال للنتائج.

24- وكانت نتائج الاستقصاء الإلكتروني للمشاركين مماثلة لنتائج الإخطار. ورأت أغلبية واضحة من المشاركين في الاستقصاء أن عقد اجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وفي بروتوكول قرطاجنة وفي بروتوكول ناغويا بالتزامن كان فعالاً من حيث تحسين كفاءة العمليات في ظل هذه الاتفاقات. ووافق بشدة ما مجموعه 11 في المائة من المجيبين، ووافق 50 في المائة منهم على أن الوضع كان كذلك. وعارض ذلك 13 في المائة من المجيبين، وعارض ذلك بشدة 6 في المائة منهم. وأبدى المجيبون المتبقون البالغه نسبتهم 22 في المائة رأياً محايداً بشأن هذه المسألة. وتشابهت النتائج فقط عند النظر في ردود المجيبين من الأطراف (وافق بشدة 16 في المائة، ووافق 49 في المائة، وأبدى الحيادية 17 في المائة، وعارض 13 في المائة، وعارض بشدة 6 في المائة).

25- وحدد المجيبون على الاستقصاء في تعليقاتهم الكتابية مزايا وعيوب متعددة لعقد الاجتماعات بالتزامن. وشملت المزايا التي تم تحديدها تبادل الآراء والمعلومات على نحو أكبر، والحصول على نتائج أكثر اتساقاً عبر الاتفاقات الثلاثة، وتقصير المدة الإجمالية للاجتماعات، وأن الاجتماعات المتزامنة منحت رؤية أوضح لعمل البروتوكولين وأتاحت إدراك الصلات بين العمليات الثلاث بشكل أفضل. ومن بين العيوب التي تمت الإشارة إليها، صعوبة متابعة ثلاثة اجتماعات مختلفة، وصعوبة التنسيق، والعدد الكبير لأفرقة الاتصال المطلوبة. وتمت الإحاطة بأن هذه المسائل تمثل مشكلة للوفود الصغيرة على وجه الخصوص. ومن ضمن التحديات الأخرى التي تمت الإحاطة بها، محدودية الوقت المتاح لمناقشة بعض المسائل والحاجة إلى أن ينتظر المندوبون في الجلسات العامة وفي جلسات الأفرقة العاملة إلى أن تتم مناقشة بنودهم.

26- وإجمالاً، عقدت خلال الاجتماعات المتزامنة 46 جلسة بين جلسات عامة وجلسات الأفرقة العاملة على مدى 12 يوماً. وهذا يعني أن هناك 3.8 جلسات عمل في المتوسط عقدت في اليوم الواحد. وبالمقارنة، عقدت 54 جلسة عمل على مدى 15 يوماً خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، أي بمتوسط 3.6 جلسات في اليوم الواحد. وعقدت 51 جلسة عمل على مدى 15 يوماً خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، أي بمتوسط 3.4 جلسات عمل في اليوم الواحد. وبالمثل، عقدت 56 جلسة عمل على مدى 15 يوماً خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، أي بمتوسط 3.7 جلسات في اليوم الواحد، كما عقدت 52 جلسة عمل على مدى 15 يوماً خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، أي بمتوسط 3.4 جلسات في اليوم الواحد (انظر الجدول 1). تمثل أثر عقد اجتماعات متزامنة في تقليل المدة الإجمالية للاجتماع، وخفض العدد الإجمالي للجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة. إلا أن جلسات العمل في اليوم الواحد كان في متوسط أكبر بقليل خلال الاجتماعات المتزامنة في عام 2016. غير أنه لم يكن هناك فرق كبير في عدد جلسات العمل إذا وضعنا في الاعتبار أيضاً جلسات الجزء الرفيع المستوى - التي عقدت بالتوازي مع الاجتماعات الرسمية قبل الاجتماعات المتزامنة لعام 2016.

27- وكان عدد اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس أكبر خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 مما كان عليه خلال معظم الاجتماعات السابقة لاجتماعات مؤتمر الأطراف واجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، وإن كان ذلك أقل مما كان عليه خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وعقد خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016، 76 اجتماعاً لأفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس. وعقد 36 اجتماعاً من هذا النوع خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، في حين تم عقد 42 اجتماعاً من هذا النوع خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف. وعقد 116 اجتماعاً لأفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. ويرجع جزء من سبب هذا العدد الكبير إلى أن المفاوضات خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف تضمنت وضع الصيغة النهائية لبروتوكول ناغويا واعتماده والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 والخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020، فضلاً عن مناقشات بشأن استراتيجية حشد الموارد.

الجدول 1 - عدد الجلسات في كل اجتماع

الاجتماعات	مدة الاجتماعات (بالأيام)	عدد الجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة ¹²	متوسط عدد الجلسات في اليوم الواحد	عدد أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس	متوسط عدد أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس في اليوم الواحد
الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	15	52	3.4	لا يوجد	لا يوجد
الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	15	56	3.7	116	7.7
الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في	15	51	3.4	42	2.8

¹² لا يتضمن عدد الجلسات تلك التي عقدت ضمن الجزء الرفيع المستوى والذي يضم أربع جلسات لكل اجتماع. وخلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016، تم عقد الجزء الرفيع المستوى قبيل البداية الرسمية للاجتماع، على عكس الاجتماعات السابقة حيث تم عقده في نفس الوقت.

بروتوكول قرطاجنة					
2.4	36	3.6	54	15	الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا
6.3	76	3.8	46	12	الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا

28- وباختصار، تمثل أثر عقد الاجتماعات بالتزامن في خفض مدة الاجتماعات، وخفض العدد الإجمالي للجلسات العامة ولسات الأفرقة العاملة. ويبدو أن ذلك أدى أيضا إلى ارتفاع صغير في متوسط عدد جلسات الأفرقة العاملة والجلسات العامة التي تعقد في اليوم الواحد. غير أن هذا الارتفاع يكون صغيرا إذا وضعنا في الاعتبار جلسات الجزء الرفيع المستوى (بخلاف جلسات الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف). وعلاوة على ذلك، يبدو أن عقد الاجتماعات بالتزامن أدى إلى عقد المزيد من اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس. ولذلك، وعلى الرغم من أن المدة الإجمالية للاجتماعات انخفضت، يبدو أن شدة المفاوضات قد زادت إلى حد ما للتعويض. إلا أن عدد الجلسات العامة ولسات الأفرقة العاملة وكذلك عدد اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس تتأثر أيضا بالمسائل التي تتم مناقشتها أثناء الاجتماعات كما يتضح من عدد اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة.

خامسا - زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها

29- رأى ما مجموعه 51 في المائة من الأطراف المجيبين على الإخطار أن معيار زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها قد استوفي كليا، ورأى 46 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 3 في المائة منهم أنه لم يستوف. ولم تكن هناك أي اختلافات تذكر عند النظر في ردود البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل منفصل، إلا أنه لم تشر أي دولة متقدمة طرف إلى أن المعيار لم يستوف.

30- وأشار العديد من الأطراف في تعليقاتهم الكتابية إلى أن عقد الاجتماعات بالتزامن يعد خطوة أولى جيدة وكان له بعض الآثار الإيجابية. ومع ذلك، أشار عدد قليل من الأطراف إلى أنه سيلزم المزيد من الوقت لإمكانية الحكم على هذه المسألة بطريقة مجدية. ورأى بعض الأطراف أنه قد تم إحراز تقدم أكبر بشأن إدماج المسائل الإجرائية في إطار الاتفاقية وبروتوكولها مما تم تحقيقه بشأن المسائل الموضوعية. وأشار آخرون إلى أن شكل الاجتماعات المتزامنة يعزز زيادة فهم كيفية ارتباط الاتفاقية وبروتوكولها ببعضهم البعض.

31- وكانت ردود المشاركين في الاستقصاء الإلكتروني مماثلة لردود الاستبيان الذي وزع على الأطراف. وفيما يخص التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها، رأت أغلبية المجيبين أن عقد اجتماعات متزامنة قد ساعد في هذا الصدد. ووافق بشدة أو وافق ما مجموعه 17 في المائة و52 في المائة على التوالي على أن ذلك هو الحال. وعارض بشدة أو عارض ما مجموعه 7 و3 في المائة على التوالي. وعلاوة على ذلك، كان لدى 20 في المائة من المجيبين رأي محايد في هذا الشأن. وإذا وضعنا في الاعتبار الردود التي قدمها المشاركون الذين يمثلون الأطراف في الاجتماعات المتزامنة فقط، وافق بشدة 22 في المائة ووافق 51 في المائة على أن عقد اجتماعات متزامنة يزيد من التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها. وعارض ما مجموعه 7 في المائة، وعارض 2 في المائة بشدة أن ذلك هو الحال. وكان 18 في المائة من المجيبين محايدين.

32- وكانت نظرة المجيبين المشاركين في الاجتماعات المتزامنة على الاستقصاء الإلكتروني إيجابية بوجه عام تجاه آثار عقد اجتماعات متزامنة على زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها في تعليقاتهم الكتابية. وكانت زيادة الوعي بعمليات

الاتفاقات الثلاثة وزيادة المشاورات من بين المسائل التي تم إبرازها. وأشار العديد من المجيبين إلى المناقشات بشأن البيولوجيا التركيبية ومعلومات التسلسل الرقمي كمثال على زيادة التكامل بين الصكوك الثلاثة. ومع ذلك، رأى آخرون أن ذلك أدى لمفاوضات معقدة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المجيبين إلى أن عقد اجتماعات متزامنة لم ييسر التكامل، وأثار تساؤلات بشأن ولايات الاتفاقية والبروتوكولين بالنسبة للوفود الصغيرة. ورأى آخرون أن عقد اجتماعات متزامنة أدى إلى مناقشات موازية ومشاورات معقدة بدلا من تعزيز التكامل. وأشار بعض المجيبين أيضا إلى أنه لا يمكن الحكم على آثار الاجتماعات المتزامنة فيما يتعلق بالتكامل على أساس نتائج اجتماع واحد فقط، وأن تحقيق التكامل يحتاج إلى وقت.

33- ونظرت لجنة الامتثال أيضا أثناء الاجتماعات المتزامنة في مسألة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها في إطار بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية خلال اجتماعها الرابع عشر. وأشار أعضاء اللجنة أن الاجتماعات المتزامنة أتاحت إجراء مناقشات أفضل وأكثر تكاملا بشأن المسائل المشتركة بين الاتفاقية وبروتوكولها، بما في ذلك التوجيهات المقدمة إلى مرفق البيئة العالمية.¹³

سادسا - الفعالية من حيث التكلفة

34- فيما يخص معيار الفعالية من حيث التكلفة، رأى 37 في المائة من الأطراف المجيبين على الاستقصاء أن هذا المعيار قد استوفي كليا، ورأى 49 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 14 في المائة منهم أنه لم يستوف. وعند تصنيف النتائج حسب ردود البلدان النامية والبلدان المتقدمة، رأى 45 في المائة من البلدان النامية الأطراف أن هذا المعيار قد استوفي كليا، ورأى 45 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 10 في المائة منهم أنه لم يستوف. ومن بين البلدان المتقدمة الأطراف، رأى 13 في المائة أن المعيار قد استوفي، ورأى 62 في المائة أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 25 في المائة أنه لم يستوف.

35- وفيما يخص معيار الفعالية من حيث التكلفة بالنسبة إلى بروتوكول قرطاجنة، أشارت 29 في المائة من الردود إلى أن هذا المعيار قد استوفي كليا، وأشارت 43 في المائة من الردود إلى أن المعيار قد استوفي جزئيا، وأشارت 29 في المائة منها أن المعيار لم يستوف. ومقارنة بالمعايير الأخرى، كان هذا المعيار أكثر معيار حصل على أكبر نسبة من المجيبين الذين أشاروا إلى أن المعيار لم يستوف. وعند تصنيف الردود الواردة حسب ردود البلدان النامية والبلدان المتقدمة، رأى 33 في المائة من المجيبين من البلدان النامية الأطراف أن المعيار قد استوفي، ورأى 48 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 20 في المائة منهم أنه لم يستوف. وبالمقارنة، رأى 19 في المائة من المجيبين من البلدان المتقدمة الأطراف أن المعيار قد استوفي كليا، ورأى 25 في المائة منهم أنه قد استوفي جزئيا، ورأى 56 في المائة منهم أنه لم يستوف.

36- وأشارت الأطراف في تعليقاتها الكتابية إلى أن عقد اجتماعات متزامنة يحقق وفورات في التكاليف فيما يتعلق ببعض عناصر مشاركتها مثل مسألة حضور أسبوعين فقط من الاجتماعات بدلا من ثلاثة أسابيع، ولكن ذلك أدى أيضا إلى بعض الزيادات في التكاليف. وقد أشير بوجه عام إلى أن زيادة التكاليف تتعلق بالحاجة إلى أن يحضر مندوبون مسؤولون عن بروتوكولي قرطاجنة وناغويا أسبوعين من الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن زيادة عدد الجلسات الموازية تطلبت وفودا أكبر من أجل ضمان المشاركة الفعالة.

37- وبالإضافة إلى التكاليف المتصلة بتمويل المشاركين، هناك مجموعة من التكاليف المرتبطة بعقد اجتماعات الاتفاقية والبروتوكولين. ومن الصعب إجراء مقارنة مباشرة بين التكاليف نظرا لاختلاف الظروف الوطنية للبلدان المضيفة. ومع ذلك، يمكن مقارنة بعض المسائل من الناحية النسبية. وعلى سبيل المثال، تطلبت الاجتماعات المتزامنة التي عقدت في عام 2016 نفس عدد موظفي الأمن من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الذين حضروا الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف

¹³ لمزيد من المعلومات، انظر CBD/CP/CC/14/5.

واجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف. غير أنه خلال الاجتماعات المتزامنة، لم يتوجب حضور موظفي الأمن إلا لفترة 20 يوما بينما كان وجودهم مطلوباً لمدة تتراوح بين 26 و28 يوما خلال الاجتماعات الأخرى.

38- وفيما يتعلق بتكاليف المترجمين الفوريين، تطلبت الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 وجود عدد أكبر من المترجمين الفوريين بالمقارنة مع الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف واجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف. إلا أنهم قد طلبوا لفترة أقصر. فعلى سبيل المثال، تطلبت الاجتماعات المتزامنة 756 يوما من المترجمين الفوريين (54 مترجماً فورياً لمدة 14 يوماً)، بينما تطلب الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف 836 يوماً من المترجمين الفوريين (44 مترجماً فورياً لمدة 19 يوماً)، وتطلب الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف 798 يوماً من المترجمين الفوريين (42 مترجماً لمدة 19 يوماً)، وتطلب الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف 722 يوماً من المترجمين الفوريين (38 مترجماً فورياً لمدة 19 يوماً) (انظر الجدول 2). ومع ذلك، فإنه من المهم الإحاطة بأن طول مدة عقد المترجمين الفوريين تستند إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك طول مدة الاجتماعات وعدد عطلات نهاية الأسبوع والبلد الذي يسافر منه المترجمون ليبلغوا مكان الاجتماع. وعليه، فإن عقود المترجمين لا تحددها فقط مدة الاجتماع.

39- وفيما يخص خدمات ترجمة الوثائق، كانت هناك حاجة إلى 630 يوماً من أيام المترجمين (45 مترجماً لمدة 14 يوماً) خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016. أما بالنسبة للاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف واجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، فقد كانت الممارسة المتبعة هي استخدام 840 يوماً من أيام المترجمين (40 مترجماً لمدة 21 يوماً). بيد أن التجربة المكتسبة خلال الاجتماعات المتزامنة تشير إلى أنه في حالة عقد اجتماعات متزامنة في المستقبل قد يلزم زيادة عدد المترجمين المعيّنين و/أو إطالة مدة عقودهم إلى حد ما من أجل تلبية احتياجات الاجتماعات بشكل أفضل.

الجدول 2- الاحتياجات من الترجمة

الاجتماعات	مدة العقد	العدد المطلوب من المترجمين	أيام الترجمة
الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	19	38	722
الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	19	44	836
الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	19	44	836
الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السادس والأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة	19	42	798
الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	19	44	836
الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا	14	54	756

سابعا - تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية

40- أشارت ردود الأطراف على الإخطار إلى أنهم يرون بوجه عام أن عقد اجتماعات الاتفاقية وبروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا بالتزامن قد حسن من المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية. وأشارت غالبية الردود إلى أن هذا المعيار قد استوفي كليا (58 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك أشارت 35 في المائة من الردود إلى أن هذا المعيار قد استوفي جزئيا، وأشارت 8 في المائة من الردود أنه لم يستوف. ولم تكن هناك اختلافات ملحوظة بين ردود البلدان النامية والبلدان المتقدمة عندما النظر إلى كل منها على حدى.

41- وأشارت بعض الأطراف في تعليقاتها الكتابية إلى أن عقد اجتماعات متزامنة قد يسر التنسيق والتشاور. غير أن بعض الأطراف الأخرى أشارت إلى أنها لم تلاحظ أي تغيير يذكر في هذا الصدد. وتمت الإحاطة أيضا أن جميع المسائل المتعلقة بالبروتوكولين قد تمت معالجتها في فريق عامل واحدة، مما حد من المشاورات والتنسيق. ولاحظ عدد قليل من البلدان النامية أنه لم يدعم إلا مشارك واحد لكل وفد لحضور الاجتماع مما حد من قدرتهم على التنسيق والتشاور.

42- وكانت الردود الواردة من استقصاء المشاركين في الاجتماعات المتزامنة مماثلة لردود الأطراف على الإخطار. ورأى معظم المجيبين أن عقد اجتماعات متزامنة قد يسر التشاور والتنسيق بين الوفود. ووافق بشدة ما مجموعه 16 في المائة من المجيبين، ووافق 51 في المائة منهم على أن ذلك هو الحال. وعارض ما مجموعه 9 في المائة من المجيبين، وعارض بشدة 2 في المائة من المجيبين. وكان لما مجموعه 22 في المائة من المجيبين رأي محايد بشأن هذه القضية. وكانت النتائج مماثلة عند النظر فقط في الردود الواردة من المجيبين الذين مثلوا الأطراف خلال الاجتماعات المتزامنة. حيث وافق بشدة ما مجموعه 20 في المائة من المجيبين، ووافق 51 في المائة منهم على أن الاجتماعات المتزامنة قد يسرت المشاورات والتنسيق. وعارض ما مجموعه 8 في المائة من المجيبين، وعارض بشدة 2 في المائة كون ذلك هو الحال. وكان لما مجموعه 18 في المائة رأي محايد.

43- وأشار عدد قليل من المجيبين في تعليقاتهم الكتابية إلى أن الاجتماعات المتزامنة تتيح فرصا للتواصل. غير أن آخرين أشاروا إلى أن الاجتماعات المتزامنة إلى جانب جدول الأعمال الثقيل يقللان الوقت المتاح للتنسيق والتشاور. وأشار إلى أن الحال كذلك ولا سيما بالنسبة إلى الوفود الصغيرة.

ثامنا - المسائل الأخرى

44- أثارت الأطراف عددا من المسائل الإضافية في تقاريرهم ردا على الإخطار. وأشار عدد من المجيبين إلى أن عقد اجتماعات متزامنة كان فكرة جيدة بوجه عام، ولكن هناك حاجة إلى حل عدد من المسائل المتعلقة من أجل ضمان فعالية العملية. وكان ضمان التمثيل المناسب للبلدان النامية، وتنظيم جداول الأعمال للاجتماعات الثلاثة لتبسيطها بقدر الإمكان، والحد من الحاجة إلى اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس من بين المسائل التي تم تحديدها. وقد لوحظ أيضا أنه ينبغي إعطاء وقت كاف للصكوك الثلاثة جميعها. واقترحت بعض الأطراف أن تقتصر المناقشات التي تجرى في إطار البروتوكولين على الأسبوع الأول من الاجتماعات أثناء الاجتماعات المتزامنة في المستقبل. وعلقت بعض الأطراف أيضا على توقيت الجزء الرفيع المستوى وتساءلت عما إذا كان من الأفضل عقده في بداية¹⁴ أو نهاية¹⁵ الاجتماعات المتزامنة.

45- وتم النظر أيضا في الجزء الرفيع المستوى كجزء من الاستقصاء الإلكتروني الموزع على المشاركين في الاجتماعات المتزامنة. وقد أشير إلى أن مشاركة القطاعات المختلف والوزراء في الجزء الرفيع المستوى قد عززت النظر في تعميم وتعزيز الحوار. غير أن عددا من المجيبين أشاروا إلى أنه لكان من الممكن أن تكون الفعالية أكبر إذا أتيحت فرص أكبر للمناقشات.

¹⁴ أي بعد افتتاح الاجتماعات المتزامنة رسميا وخلال فترة الأسبوعين.

¹⁵ أي قبل بضعة أيام من اختتام الاجتماعات المتزامنة.

وفيما يخص توقيت الجزء الرفيع المستوى، رأى المجيبون بوجه عام أن عقده قبل بدء الاجتماعات المتزامنة رسمياً كان فعالاً. غير أن بعض المجيبين أشاروا إلى أن ذلك قد أدى إلى بعض الصعوبات، لأن بعض المشاركين رفيعي المستوى لم يكونوا متاحين للمساعدة في معالجة المسائل الخلافية التي نشأت قرب نهاية الاجتماعات المتزامنة. وفيما يتعلق بتوقيت الأجزاء الرفيعة المستوى في المستقبل، في حين أشار أغلبية المجيبين إلى أنه ينبغي استمرار عقدها قبل البدء الرسمي للاجتماعات المتزامنة، فإن المجيبون كانوا أكثر انقساماً في وجهات نظرهم. وبالإضافة إلى ذلك، رأى العديد من المجيبين أن توقيت الجزء الرفيع المستوى ينبغي أن يستند إلى أهدافه وعلى المسائل التي تجري مناقشتها.

تاسعا - الملخص

46- تنشأ عدة ملاحظات من استعراض الخبرة في عقد اجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية واجتماعات الأطراف في البروتوكولين بالتزامن:

(أ) بالنسبة لمعظم المعايير المحددة في المقررات 26/13 و CP 8/10 و NP 2/12، كانت نسبة الأطراف التي رأت أن المعيار قد استوفي أكبر من نسبة الأطراف التي رأت أنه لم يستوف (انظر الشكل 1). غير أن معظم الأطراف رأت أن معظم المعايير قد استوفيت جزئياً. وهكذا، وفي حين يرى الكثيرون أن تجربة عقد اجتماعات متزامنة كانت إيجابية بوجه عام، من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لجعل الاجتماعات المتزامنة أكثر فعالية ولضمان استيفاء جميع المعايير بشكل كامل؛

(ب) وفقاً للاستعراض، تتعلق أكثر الجوانب نجاحاً من تجربة عقد اجتماعات متزامنة بما يلي:

- (1) الإعداد الفعال لنتائج اجتماع مؤتمر الأطراف؛
- (2) زيادة التكامل بين الاتفاقية والبروتوكولين؛
- (3) تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية.

ورأى نصف عدد الأطراف تقريباً أن هذه المعايير قد استوفيت كلياً ورأى معظم الآخرين أنها قد استوفيت جزئياً؛

(ج) وفقاً للاستعراض، كانت أقل الجوانب نجاحاً تتعلق بالفعالية من حيث التكلفة بالنسبة لبروتوكول قرطاجنة، والذي كان فيه عدد الأطراف التي رأت أن المعيار قد استوفي هو نفس عدد الأطراف التي رأت أنه لم يستوف. ومن بين المسائل التي حددتها الأطراف لتحسين عقد الاجتماعات الحالية هناك (1) الحاجة إلى ضمان التمثيل المناسب للبلدان النامية، (2) الحاجة إلى إتاحة الوقت الكافي للصكوك الثلاثة في جلسات التفاوض، (3) الحاجة إلى تبسيط جداول الأعمال للاجتماعات بقدر الإمكان بهدف تقليل الحاجة إلى أفرقة الاتصال، (4) الحاجة إلى استكشاف طرق للحد من الوقت الذي يتعين على الوفود المسؤولة قضاؤه في الاجتماعات المتزامنة؛

(د) تقدم الردود الواردة من الاستقصاء الإلكتروني والذي أجاب فيه المشاركون بصفتهم الشخصية صورة مماثلة لتلك التي قدمها الاستبيان الذي وزع على الأطراف. وعموماً، رأى المجيبون على الاستقصاء بوجه عام أن عقد اجتماعات متزامنة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول قرطاجنة، وبروتوكول ناغويا يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. ورأى المجيبون أيضاً أن ذلك قد أدى إلى زيادة التكامل ويسر التشاور بوجه عام. غير أن العديد من المجيبين أشاروا إلى أن ذلك لا ينطبق دائماً على الوفود الصغيرة وأن نجاح عقد اجتماعات متزامنة يعتمد على ضمان تمثيل جميع الأطراف على نحو ملائم.

47- ومن المتوقع استكمال الاستعراض الحالي لتجربة عقد الاجتماعات بالتزامن بموجب المقرر 26/13، ومواصلة تطويره في ضوء الخبرة المكتسبة من الاجتماعات المتزامنة التي ستعقد في شرم الشيخ في مصر من 10 إلى 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.